

العدالة الانتقالية ومسألة إنهاء العنف والصراع في ليبيا

Transitional justice and the question of ending violence and conflict in Libya



الدكتور/ خالد بقاص^{3,2,1}

Dr./ Khaled Beggas

¹جامعة الوادي، (الجزائر)

University of El Oued, (Algeria)

²مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمات العمومية في الجزائر

Lab: Public policies and improvement of public service in Algeria

³المؤلف المراسل (author correspondent)، beggas-khaled@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/21 تاريخ القبول للنشر: 2022/06/26 تاريخ النشر: 2022/09/28



مراجعة المقال: اللغة العربية: أ. د. فاطمة فارز (جامعة تيارت) اللغة الإنجليزية: د. نورة أبرسيان (جامعة بوهرداس)

ملخص:

تسعى الدراسة إلى بحث موضوع العدالة الانتقالية في ليبيا، ومحاولة معرفة إمكانية تطبيقها، في ظل واقع سياسي وأمني داخلي معقد، وبيئة إقليمية ودولية متدخلة، سعياً إلى تحقيق استقرار سياسي يخرُج بلبيبا من نفق العنف والصراع العسكري والسياسي والذي لا زال قائماً منذ أكثر من عشر سنوات على قيام ثورة فبراير 2011.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية؛ العنف؛ الصراع؛ ليبيا؛ القوى المؤثرة.

Abstract:

The study aims to examine the issue of transitional justice in Libya and determine its applicability in the context of a complex political and internal security situation, and an intervening regional and international environment. This is done in an effort to achieve political stability that will bring Libya out of the violence and military and political conflict that has existed for more than 10 years since February 2011 revolution.

Key words: *Transitional Justice; violence; Conflict; Libya; Influential powers.*

مقدمة:

يعتبر عدد من الباحثين أن خروج ليبيا من دائرة العنف والصراع مرهون بإنفاذ مسارات العدالة الانتقالية، وهو الحل الذي استطاعت من خلاله بعض الدول التخلص من معضلاتها والتوجه إلى البناء والبحث عن موقع لها في خريطة الدول المتقدمة. غير أن تطبيق تلك المسارات يتطلب جهوداً حثيثة ومبادرات صادقة من الداخل والخارج، فالصراع في ليبيا ليس صراعاً داخلياً فحسب، وإنما يمتد إلى النواحي الإقليمية والدولية.

المشكلة البحثية: كيف يمكن لمسارات العدالة الانتقالية أن تنهي الصراع والعنف في ليبيا؟

ينطلق المقال في معالجته للمشكلة البحثية من فرض أساسي مفاده أن:

- إنهاء العنف والصراعات مرتبط بتوفر إرادة سياسية داخلية وخارجية لإنفاذ عدالة انتقالية حقيقية.

سيعالج المقال المشكلة المطروحة من خلال منهج دراسة الحالة، والذي سيساعد في تفكيك ثلاثة مباحث أساسية: يتطرق أولاً لمفهوم العدالة الانتقالية ودورها في إنهاء الصراعات داخلية كانت أم دولية، وي طرح المبحث الثاني واقع الصراع في ليبيا والأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة فيه، في حين يناقش المبحث الثالث قوانين العدالة الانتقالية، وإمكانية إنفاذها في الواقع الليبي.

المبحث الأول:

مفهوم العدالة الانتقالية ودورها في إنهاء الصراعات

سيعالج هذا المبحث مفهوم العدالة الانتقالية ومجالها المعرفي وأبرز أهدافها، ثم يطرح أهم التجارب الدولية التي طبقت آليات ومقولات العدالة الانتقالية.

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية

يربط مصطلح العدالة الانتقالية بين مفهومي "العدالة" و"الانتقال"؛ أي السعي لتحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية في دولة ما.

ويرى المركز الدولي للعدالة الانتقالية بأن المفهوم يشير إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2022).

ويلاحظ بأن مفهوم العدالة الانتقالية مفهوم عملي، أي أنه مرتبط بواقع تطبيقه على الأرض وفق مقتضيات الحال وحسب كل مرحلة.

المطلب الثاني: المجال المعرفي للعدالة الانتقالية

يرى عدد من الباحثين انتماء هذا المصطلح إلى حقل العلوم السياسية، نظراً لتركيزه على الانتقال إلى الديمقراطية من فترة التسلطية والقمع إلى نظام سياسي ديمقراطي، ويرى آخرون أن العدالة

الانتقالية هي أحد فروع علم القانون، وأن هناك علاقةً وثيقةً بينها وبين القانون الدولي الانساني، إذ أن من أهم أهداف العدالة الانتقالية هو التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة. ويرى بعض المتخصصين أن العدالة الانتقالية تنتمي بشكل واضح لحقل القانون الجنائي؛ لأنه من بين أهدافها المحاسبة على الانتهاكات. في حين يرى آخرون أن إنفاذ العدالة يتطلب النظر إلى الجانبين التاريخي والاجتماعي أيضاً، نظراً لضرورة التعامل مع تاريخ الانتهاكات ومخارجاتها، وهو ما سيساهم في إحقاق عدالة يعود نفعها على المجتمع ككل فيما يسمى بـ "العدالة الاجتماعية". ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مفهوم العدالة الانتقالية يشكل مظلة تجمع العديد من العلوم والاختصاصات المعرفية المدركة والمستوعبة للجوانب السياسية والاجتماعية والقانونية، والتاريخية (بنيوب، 2013، الصفحة 03).

المطلب الثالث: أهداف العدالة الانتقالية

للعدالة الانتقالية أهداف متعددة الجوانب، تعتمد إلى حد كبير على خصائص المرحلة الانتقالية والمجتمع المعني، حيث تسعى إلى تسهيل عملية المصالحة المجتمعية، بغرض الإجابة عن سؤال: "كيف يمكن للمرء أن يعيش مع جاره؟" عندما يكون ذلك الجار مسؤولاً عن، أو، متواطئاً في عدد من أعمال الإساءة الفظيعة أو أنماط العنف والقمع في ظل النظام السابق. وبناءً على ذلك، فإن أحد الجوانب الرئيسية للعدالة الانتقالية هي المساءلة وضمان محاسبة المسؤولين عن أخطاء الماضي وفقاً لسيادة القانون، من خلال إنفاذ العدالة بدلاً من الانزلاق نحو أعمال الثأر الفردية. كما تكتسي العدالة الانتقالية وظيفة أخرى هي البحث عن الحقيقة عبر إنشاء سجل تاريخي لما حدث خلال الفترة السابقة، والأضرار التي لحقت بالمواطنين والوصول إلى الفاعلين، والاعتراف بتلك المظالم، وهذا سعياً لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في استعادة ثقة الجمهور بجهاز الدولة، من خلال الإصلاح المؤسسي وإرساء سيادة القانون، وإعادة الاعتبار لصورة الأجهزة الأمنية والنظام القضائي في البلاد (Mistry, 2012).

المطلب الرابع: واقع تطبيق العدالة الانتقالية في العالم

نشأت العدالة الانتقالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ومحاكم نورمبرغ، وصولاً إلى تجارب بعض بلدان أمريكا اللاتينية منذ نهاية ثمانينيات وبدايات تسعينيات القرن العشرين، ثم جنوب إفريقيا لاحقاً، ومن ثم توسعت وانتشرت حول العالم. وقد صاغ عدد من الأكاديميين المصطلح لوصف الطرق المختلفة التي تعاملت بها الدول مع مشاكل الأنظمة الجديدة التي وصلت إلى السلطة والتي واجهت انتهاكات جسيمة من قبل أسلافها.

وانتشر المصطلح، خاصة في الولايات المتحدة، بسبب الاهتمام الكبير بالطريقة التي كانت تتعامل بها دول الكتلة السوفيتية السابقة مع إرث الشمولية.

وقد شهد تطبيق المصطلح مناهج مختلفة في أماكن مختلفة، ففي تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم تطوير مقاربات على أساس الاعتراف بمبادئ حقوق الإنسان والإصرار على أنه لا يمكن تجاهل الحقوق المنتهكة. وقد اعتمدت مسارات عديدة، كالملاحقات

القضائية، وتقصي الحقائق (أو "البحث عن الحقيقة") وبرامج التعويضات، ومبادرات الإصلاح، باعتبارها أكثر الوسائل فعالية لإنفاذ مبادئ حقوق الإنسان، وضمان انتقال سياسي سلس. (ICTG, 2022)

غير أن السياقات المختلفة للانتقال من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر، هي التي فسرت تباين تجارب العدالة الانتقالية بين تشيلي وجنوب أفريقيا وأندونيسيا والمملكة المغربية.

فلأمريكا اللاتينية تاريخ واضح في ممارسة تدابير العدالة الانتقالية، مثل لجان تقصي الحقائق ومحاكمات حقوق الإنسان. وقد أثبتت هذه التدابير أنها تلعب دوراً محورياً في الانتقال من الحكومات العسكرية القمعية إلى الديمقراطيات. وتبين دراسات حالة كل من الأرجنتين وشيلي وغواتيمالا وكولومبيا أهمية تدابير العدالة الانتقالية في النهوض بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإقامة سلام مستدام.

وكان من بين المعالم المهمة في تشكيل العدالة الانتقالية مؤتمر معهد أسبن 1988، الذي سعى إلى بيان التحديات السياسية والأخلاقية والقانونية التي واجهها أولئك الساعون إلى تحقيق العدالة في جرائم الدولة في فترة التحول الديمقراطي في ثمانينيات القرن الماضي.

وناقش المشاركون في المؤتمر جملة من النقاط تناولت التزامات القانون الدولي بمعاقة منتهكي حقوق الإنسان، وما إذا كان على الدول التزام أدنى بالكشف عن الانتهاكات السابقة، وكيف ينبغي للمجتمع أن يتصدى لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المسلحة.

وأشارت أليس هينكين، المنظمة للمؤتمر، في تقرير المؤتمر إلى أن المشاركين اتفقوا على عدم وجود التزام عام بموجب القانون الدولي العرفي بمعاقة منتهكي حقوق الإنسان، غير أن هناك التزاماً دولياً بإثبات الحقيقة فيما يتصل بالانتهاكات السابقة. وقد رأى بعض الحاضرين بأن الحكم السياسي يكتسي أهمية في وضع سياسات للعدالة الانتقالية، بينما شعر آخرون بالإحباط إزاء هذه الفكرة. وأخيراً، تقرر أن تكون هناك مجموعة محددة من التدابير لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها العسكريون (Weissman, 2020).

ومع تصدع المعسكر السوفياتي، أعيد طرح مصطلح العدالة الانتقالية تزامناً مع التغييرات السياسية المختلفة في دول أوروبا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وهنا بدأ تبني آليات جديدة تجاوزت فكرة المحاكمات، متمثلة في لجان الحقيقة والتعويضات، وأصبحت العدالة الانتقالية بمثابة حوار وطني بين الجناة والضحايا، كان ذلك في الأرجنتين وجنوب أفريقيا وعدد من دول أمريكا اللاتينية.

وقد مثل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا سنة 1993 مرحلة مهمة في مسار العدالة الانتقالية عالمياً، من خلال المطالبة بالحد من مبدأ الحصانة، ثم تأسيس المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا سنة 1994، ثم إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سنة 1998، وهنا تمت الإحالة إلى القانون الدولي الانساني خصوصاً مع دخول ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ سنة 2004، وإقرار وجود المحكمة كآلية دائمة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وهنا أصبحت العدالة الانتقالية تجمع بين الآليات الدولية والمحلية، وهو ما سماه عدد من الباحثين بـ: "العدالة الانتقالية الهجين". (السياسة الدولية، 2013، الصفحة 30-32).

وعربيا كانت المغرب أولى الدول التي طبقت العدالة الانتقالية، والتي عبّرت عن إرادة سياسية في التغيير، إذ لم يكن مطلباً حزبياً أو جماهيرياً، وإنما رغبة ملكية في خوض التجربة، ومحاولة وضع إصلاحات شاملة تعالج انتهاكات بلغت نحو أربعة عقود من الزمن، عبر توافقات بين المؤسسة الملكية ممثلة في الملك حسن الثاني والمعارضة اليسارية ممثلة في الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي -أحد مؤسسي المنظمة العربية لحقوق الإنسان- والذي كان لاجئاً في الخارج ومحكوماً عليه بالإعدام، وكذلك من خلال رغبة ملكية في تحقيق مصالحة بين الثقافات عبر الإقرار باللغة الأمازيغية باعتبارها أحد مكونات الهوية المغربية، وكذلك عبر إصلاح مدونة الأسرة، والاعتراف بمكانة المرأة في المجتمع (بلكوش، 2014، الصفحة 33). (مع ضرورة وضع مسألة مهمة بعين الاعتبار، وهي نقل العرش بسلاسة من الملك الحسن الثاني إلى ابنه محمد السادس كسبب وجيه ومفسّر لإقدام الملك على المضي في نهج العدالة الانتقالية).

المبحث الثاني:

واقع الصراع الداخلي في ليبيا والأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة

سيترك هذا المبحث لأبرز الأحداث السياسية التي مرت بها ليبيا منذ مطلع سنة 2011، ثم يتناول بالتحليل اتفاق الصخيرات المنعقد بالمملكة المغربية وما آلت إليه الأوضاع عقب الاتفاق.

المطلب الأول: أبرز الأحداث السياسية منذ 2011

انضمت ليبيا في فبراير 2011 إلى ما يسمى بـ "ثورات الربيع العربي" من خلال موجات شعبية انطلقت في أماكن متفرقة من البلاد، لتعم فيما بعد كل القطر الليبي، وقد تطورت الأوضاع بشكل سريع، وانزلت إلى الصراع الداخلي المسلح، وبالرغم من انتهاء فترة حكم معمر القذافي، والتي تجاوزت الأربعين عاماً، إلا أن البلاد بقيت في حالة عدم استقرار سياسي وأمني تجاوزت عشر سنوات، وذلك بسبب ظاهرة الميليشيات المسلحة التي انتشرت عبر التراب الليبي والتي لا تخضع لأية سلطة مركزية. وبالرغم من تقلد عدة حكومات زمام إدارة البلاد، إلا أنها فشلت جميعاً في الوصول إلى إجماع وطني حولها، والذي يمكن رده إلى الطبيعة القبلية للمجتمع الليبي من ناحية، والعدد الكبير للميليشيات المسلحة وارتباطاتها الداخلية والخارجية من ناحية أخرى.

وقد مرت ليبيا بمراحل سياسية مهمة بعد سقوط نظام القذافي أبرزها:

- انتخاب المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012 عبر انتخابات مباشرة.
- وصول حكومات عديدة لم تحظ بالثقة أبرزها حكومة علي زيدان (2012-2014).
- قانون العزل السياسي الذي أثار على مسألة المصالحة بين أبناء البلد الواحد.
- مجلس برقة الانتقالي المؤسس في مارس 2012 في بنغازي وطرحه لمسألة الفيدرالية، وهو المجلس المسيطر على موانئ نفطية تصدر نحو نصف إنتاج ليبيا من النفط (600 ألف برميل نفط يومياً).

- دخول اللواء السابق في الجيش الليبي خليفة حفتر على خط الصراع على السلطة في فيفري 2014، معلنا تجميد المؤتمر الوطني العام والحكومة والاعلان الدستوري، وهو ما اعتبر انقلاباً عسكرياً "تلفزيونياً فاشلاً" كان يريد من خلاله فرض منطق القوة العسكرية، وهو ما لم يتحقق له على أرض الواقع إلا في بعض المناطق الشرقية من البلاد، وهذا في محاولة لنسخ تجربة الانقلاب في مصر التي قادها عبد الفتاح السيسي سنة 2013. (حامدي، 2014، الصفحة 88-95)

وتجدر الإشارة إلى أن قرار مجلس الأمن رقم 1973 في 17 مارس 2011 القاضي بتدخل قوات الناتو، وتخويلها صلاحية فرض الحظر الجوي ومراقبة تنفيذه، فتح الباب أمام الأطراف الدولية الكبرى للبحث عن دور لها في صياغة مستقبل ليبيا، وهو ما أثر على الداخل الليبي المنقسم، وكذلك على البيئتين الإقليمية والدولية في سعيها للاستحواد على ما يمكن من صفقات الاستثمار في الموارد الليبية وعلى رأسها النفط.

ولقد برزت فكرة التدخل الدولي في ليبيا مع الدعوة التي أطلقها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في مقابلة بثتها إذاعة أوروبا الفرنسية في 17 فبراير 2015، بطلب صدور قرار من مجلس الأمن بالتدخل، وذلك على خلفية إعدام "تنظيم الدولة" 21 قبطياً مصرياً في فبراير 2015، لكن هذه الدعوة لم تلق صدى لدى الدول العربية والدولية والتي فضّلت الحل السلمي على التدخل العسكري (شافعي، 2015). غير أن ذلك الموقف أبان عن رغبة مصرية في التدخل على الساحة الليبية، ومحاولة توجيه مسار الأوضاع اتّجاه الحلفاء في الداخل الليبي (خليفة حفتر).

المطلب الثاني: اتفاق الصخيرات

تم توقيعه تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات المغربية، في 17 ديسمبر 2015 بهدف إنهاء الصراع في ليبيا، حيث نتج عن هذا الاتفاق بروز حكومة الوفاق الوطني، والتي اعترف بها المجتمع الدولي كممثل شرعي ووحيد لليبيا.

وقد أشاد الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة دعم الأمم المتحدة في ليبيا (UNSMIL) بالاتفاق ورآه مهما جدا في طريق بناء دولة ديمقراطية تقوم على مبادئ الإدماج وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وأضاف قائلاً أن الأمم المتحدة ستواصل العمل لتوسيع قاعدة الدعم للحكومة الجديدة، وللمساهمة في دعم انتقال سياسي يبني دولة المؤسسات الآمنة والمزدهرة (UN News, 2015).

وبالرغم من أن المشاركين في التوقيع كانوا ممثلين لطائفة واسعة من المجتمع الليبي، بما في ذلك أعضاء مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام، فضلا عن شخصيات هامة من الأحزاب السياسية الليبية والمجتمع المدني والبلديات والجماعات النسائية، إلا أن الوضع عاد إلى التآزم والعنف في ديسمبر 2017، حيث أعلن حفتر خروجه عن اتفاق الصخيرات، وانطلاقه في عملية عسكرية للسيطرة على البلاد، مستندا إلى دعم إقليمي ممثل في مصر والإمارات ودولي ممثل في فرنسا، وكذلك روسيا الداخلة على خط الأزمة عبر قوات فاغنر الأمنية التي ازداد دورها بروزاً في الشرق الليبي.

وقد قاد هذا الأمر حكومة الوفاق ممثلة في رئيسها فايز السراج إلى طلب الدعم العسكري التركي من خلال إبرام عدد من الاتفاقيات، واستطاعت من خلالها ردّ هجمات قوات حفتر التي اقتربت من السيطرة على طرابلس.

وقد تحركت الأطراف الدولية عبر عدد من المبادرات التي نتجت عنها مجموعة مؤتمرات من أبرزها مؤتمر باليرمو بإيطاليا المنعقد في نوفمبر 2018، الذي أكد على الحل السياسي واحترام اتفاق الصخيرات، ثم مؤتمر برلين المنعقد في جانفي 2020، الذي حضرته 11 دولة معنية بالأزمة الليبية، والذي شكل لجانا للتفاوض في كل ملف، وبالرغم من انعقاد بعض هذه اللجان؛ إلا أنها لم تنجح في الوصول لاتفاقيات دائمة ونهائية (الصوافي، 2020).

وبالنظر إلى اللقاءات الدولية سابقة الذكر يتبين حجم التأثير الدولي الخارجي على أطراف الصراع الداخلي في ليبيا، وهو ما يبقى الوضع السياسي والأمني غير مستقر إلى حين تفاهم هذه الأطراف على مصالحها واستثماراتها المستقبلية في ليبيا.

المبحث الثالث:

قوانين العدالة الانتقالية وإمكانية إنفاذها في الواقع الليبي

سيعرض المبحث الأخير إلى محتوى القوانين التي تضمنت النص على مصطلحات العدالة الانتقالية والمناقشات حولها في الأوساط السياسية والقانونية في ليبيا، بحثاً عن أفضل مسار يمكنه العبور بالبلاد إلى مرحلة ما بعد "ثورة فبراير". بأقل الخسائر، خصوصاً عقب المسارات العسكرية والأمنية والسياسية الصعبة التي مر بها الليبيون منذ 2011.

المطلب الأول: القانون رقم 17 لسنة 2012:

تحدث هذا القانون عن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، والذي جاء في 18 مادة، حيث كان مقترحا من وزارة العدل عبر لجنة خبراء، وقد تمّ إنشاء هيئة تقصي الحقائق والمصالحة. إلا أن عددا من القانونيين والنقاد في الداخل الليبي رأوا بأن القانون رقم 17 تعثره نقائص وعيوب كثيرة وفي مقدمتها تسميته التي قدّمت مصطلح "المصالحة الوطنية" على "العدالة الانتقالية"؛ حيث رأى منسق المنظمة العربية لحقوق الانسان الأستاذ أسامة السايح بأن ذلك يعني تقديم العفو والصفح وعدم القصاص ممّن قتل الليبيين وهتك حرمتهم، كما أنه لم يتم إشراك مؤسسات المجتمع المدني ولا ضحايا الانتهاكات في الحوار حول القانون، إضافة إلى ضعف تغطيته وتسويقه إعلاميا، بل أن هيئة تقصي الحقائق لم تجد حتى مقرا لها بعد أكثر من سنة على تأسيسها.

أما بشأن تشكيل الهيئة فمكوّن من قضاة متقاعدين وعاملين. ولم يضم مختصين في الأرشيف حتى يتم الاستفادة منهم في مسألة التوثيق، كما لم يضم أي مختصين في علم السياسة وعلم النفس، لأن طبيعة القضايا المطروحة تحتاج - من جهة - إلى تحليل سياسي بشأنها، كما تحتاج - من جهة أخرى - حضور أخصائيين نفسيين للتعامل مع الضحايا والتجاوب معهم.

كما غاب عن الهيئة المرأة والشباب وممثلين عن الضحايا، مما جعلها عاجزة ومكبلة وغير قادرة على التعاطي مع واقع معقد. إضافة لتجاوزه مسألة الإصلاح المؤسسي وعدم النص عليها مطلقاً (السايج، 2014، الصفحة 160-163).

وقد دعت بعثة منظمة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) في تقريرها لسنة 2012 الذي حمل عنوان "العدالة الانتقالية - مؤسسة لليبيا جديدة"، المؤتمر الوطني والحكومة الليبية إلى تنفيذ عدالة انتقالية شاملة، حيث صرح الممثل الخاص للأمين العام (SRSG) ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إيان مارتن، بأن بناء ليبيا الجديدة يتطلب معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي وتسهيل المصالحة، كما دعا إلى إدراج تقصي الحقائق في استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية تتوخى اتباع نهج يركز على الضحايا في عملية العدالة الانتقالية الليبية، من خلال وضع استراتيجية ملاحقة قضائية، وكذلك إنهاء الاعتقال المستمر لحوالي 7000 شخص دون إجراءات قانونية (UN Support Mission in Libya, 2012).

المطلب الثاني: القانون رقم 29 لسنة 2013:

استهل القانون أحكامه ببيان مفهوم العدالة الانتقالية بأنها حزمة من الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية والاجتماعية لإظهار الحقيقة وحفظ الذاكرة ومحاسبة الجناة والإصلاح المؤسسي وجبر الضرر والتعويض، مورداً بذلك الأهداف الأساسية الأربعة للعدالة الانتقالية والتي يسعى من خلالها إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وقد تضمن هذا القانون عدة نقاط إيجابية تمثلت في إدراج مسألة الإصلاح المؤسسي التي غابت عن قانون 2012، كما أرفقت بهيئة تقصي الحقائق والمصالحة العديد من اللجان الخاصة بالتقصي والتحقيق، منها ما شكّل قبل إنشاء الهيئة ومنها ما شكّل بعدها، منها:

• لجنة توثيق الجرائم المرتكبة من نظام القذافي المشكلة بموجب القرار رقم 2 لسنة 2011 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي.

• لجنة توثيق ومتابعة شؤون المحتجزين والمرتزقة والمفقودين المشكلة بموجب القرار رقم 3 لسنة 2011 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي.

• لجنة إدارة الأزمة المشكلة بموجب القرار رقم 19 لسنة 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي،

• لجنة تقصي الحقائق واستطلاع مسببات النزاع في مناطق (العجمية - الحوامد - تيجي - نالوت - العطف) المشكلة بموجب القرار رقم 57 لسنة 2013.

• لجنة النظر والتحقيق في مذبحة بوسليم المشكلة بموجب القرار رقم 59 لسنة 2013.

• لجنة تقصي حقائق وجمع معلومات بشأن صرف مبالغ مالية لوزارة الدفاع والمشكلة بموجب القرار رقم 1 لسنة 2014.

وبرغم أهمية هذه اللجان، إلا أن القانون لم يحدّد علاقة هيئة تقصي الحقائق والمصالحة بها.

كما انتقد هذا القانون من حيث استخدامه لمصطلح المصالحة، الذي ورد بأكثر من صيغة، حيث ذكر تارة مصطلح "مصالحات مجتمعية" حسب نص المادة الرابعة، ومرة ذكر مصطلح "المصالحة الاتفاقية" وفق المادة الخامسة، وهو ما أبقى المسألة في حاجة لاستيضاح.

ومن الانتقادات التي وُجّهت للقانون 29 أن المشرّع اختزل المحاسبة والمساءلة في مجرد الإشارة إلى المساءلة الجنائية دون بيان لكيفية إجراء هذه المساءلة والمحاسبة بتحديد إطارها التشريعي وطبيعة المحاكم التي تباشر النظر في هذه الانتهاكات، في حين أنّ المشرّع التونسي - مثلاً - لمّا كان بصدد الحديث عن المساءلة والمحاسبة وإرساء العدالة الانتقالية في تونس، حدّد تدابير المساءلة الجنائية وبيّن معالمها وإطارها التشريعي وتفاصيلها، وذلك في القانون رقم 53 لسنة 2014. (منظمة التضامن لحقوق الانسان، 2013)

وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ العدالة الانتقالية في ليبيا بقي معلقاً بسبب عدم الاستقرار السياسي واستمرار الصراع المسلح بين الفرقاء في الداخل. وقد دعت محكمة العدل الدولية في ورقة إحاطة نشرت في يوليو 2020، السلطات الليبية إلى العمل على تعديل قانون العدالة الانتقالية في البلد، لتمكينه من أداء غرضه في تيسير المساءلة والحقيقة والتعويض عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في البلد في الماضي والحاضر.

ولقد تحدّث مؤتمر برلين المنعقد في 19 يناير 2020، عن الدعم الدولي لعملية العدالة الانتقالية في ليبيا، والتي أيدها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2510 الصادر سنة 2020، وقال سعيد بن عربية، مدير برنامج لجنة الحقوق الدولية، إنّ "المصالحة في ليبيا لن تتحقق ما لم تُكفل المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والعدالة للضحايا، ولتحقيق هذه الأهداف، يجب إعادة النظر في إطار العدالة الانتقالية بالكامل لكي يتماشى مع التزامات ليبيا بموجب القانون الدولي".

ويأتي هذا في إطار عدم نصّ القانون رقم 29 لعام 2013، على الولاية القضائية على الجرائم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الاختفاء القسري والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، كما أن استقلال لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وحيادها ليس مضموناً بما فيه الكفاية، ونطاق ولايتها غير واضح بما فيه الكفاية وسلطاتها التحقيقية أضعف من أن تؤدي الغرض منها. (Libya: transitional justice process must ensure accountability and justice for victims – new report, 2020).

المطلب الثالث: آفاق العدالة الانتقالية في ليبيا

يبدو أن إنفاذ مسارات وآليات العدالة الانتقالية - بل حتى طرحها كمصطلح - في الواقع الليبي يبقى أمراً مؤجلاً إلى غاية وصول الأطراف المتصارعة إلى تفاهات سياسية حول مسألة الحكم، إذ أن طرح العدالة الانتقالية مرتبط بإرادة سياسية قوية، وبمنظومة حكم مستقرة، وهذا ما لم يتوفر لحدّ الآن على الساحة الليبية بسبب بقاء الصراع السياسي والعسكري قائماً في البلاد، حيث شهدت ليبيا مثلاً سنة 2019 عملية واسعة قادتها قوات حفتر استهدفت منها السيطرة العسكرية على طرابلس، التي انتهت سنة

2021 بالفشل بعد لجوء حكومة الوفاق إلى الطرف التركي الذي ساندتها وردّ تلك العملية إلى ما وراء سرت شرقاً.

وبالرغم من التوصل إلى حكومة ليبية تمثل شبه إجماع، وهي حكومة الدبيبة التي أخذت الثقة من الطرفين المتصارعين فيما عرف بملتقى الحوار الليبي المنبثق عن الأمم المتحدة، وذلك في مارس 2021. غير أنّ الإعلان عن موعد انتخابات الرئاسة في ديسمبر 2021، وما نتج عنها من إشكاليات وتجاوزات وعدم اتفاق داخلي وخارجي أفضى في النهاية إلى تأجيل موعد انعقادها لوقت لاحق، أبان عن حجم الفجوة السياسية التي لازالت قائمة بين الفرقاء في الداخل الليبي وداعمهم في الخارج.

كما أثار ترشح عدد من الأسماء للتنافس على كرسي الرئاسة في ليبيا موجة استياء كبيرة لدى المساندين لثورة فبراير على غرار خليفة حفتر وسيف الإسلام القذافي، والمتهمان في قضايا جنائية وإنسانية في ليبيا وخارجها، حيث اعتبروا أن قبول ملفهما معناه الرّدّة إلى زمن الحكم العسكري الفردي والاستبداد، كما أن المحكمة الجنائية الدولية ذاتها اعتبرت أن سيف الإسلام ما زال مطلوباً عندها.

ويمكن القول إنّ طريق العدالة الانتقالية في ليبيا مازال بعيد المنال في الأمد المنظور، وذلك بسبب تعقّد الوضع السياسي الداخلي في البلاد من ناحية، والارتباطات الخارجية بالداخل الليبي من ناحية أخرى، فتحالف النظام المصري والإماراتي والروسي مع معسكر خليفة حفتر، وارتباط حكومة الدبيبة بالطرف التركي، يجعل لهذه الأطراف دوراً مؤثراً في الداخل الليبي، قد يتم حلّه باتفاقات ليست كلّها متعلقة بليبيا أو خادمة لمصالح الليبيين، وهذا هو سبب تعقّد الوضع السياسي والأمني والإنساني في ليبيا، والذي مازال مرهوناً باتفاق القوى المذكورة.

الخاتمة:

يمكن القول إنّ إنهاء العنف والصراع في ليبيا منوطٌ بالوصول إلى مسار سياسي متفق عليه بين الأطراف الداخلية، ومؤيد بدعم واتفاق أيضاً من قبل الأطراف الإقليمية والدولية، وهو السبيل الأسير لإرساء عدالة انتقالية فعلية تؤسس لدولة ليبية بمؤسسات سياسية وقانونية، تستطيع إرساء منظومة حقوق إنسان فعلية تعيد الحقوق لأصحابها، وتبدأ عملية إعادة إعمار ليست فقط على مستوى الهياكل والمباني، وإنّما على مستوى الذهنيات والأفكار.

الإحالات والمراجع:

1. السياسة الدولية. (أكتوبر، 2013). العدالة الانتقالية: الإشكاليات النظرية والعملية لعدالة ما بعد التغيير السياسي. السياسة الدولية، الصفحات 30-32.
2. *Libya: transitional justice process must ensure accountability and justice for victims – new report* (9 July, 2020). تاريخ الاسترداد (March, 2021). ICJ: <https://www.icj.org/libya-transitional-justice-process-must-ensure-accountability-and-justice-for-victims-new-report/>
3. *ICTJ*. (بلا تاريخ). *What is Transitional Justice* من تاريخ الاسترداد 2022، www.ictj.org/about/transitional-justice.
4. Mistry, H. (2012, February). *transitional justice and the Arab Spring*. Chatham House.
5. UN News. (2015, December 17). *UN welcomes historic signing of Libyan Political Agreement*. New York, USA.
6. *UN Support Mission in Libya*. (2012, September 17). *Transitional Justice – Foundation for a New Libya*. Retrieved 01 15, 2020, from UNSMIL: <https://reliefweb.int/report/libya/transitional-justice-%E2%80%93-foundation-new-libya>
7. Weissman, B. (2020, September 17). *Transitional Justice: The key to Democracy, Development, and Sustainable Peace within Transitioning Societies in Latin America*. Retrieved from <https://www.ramapo.edu/law-journal/thesis/transitional-justice-the-key-to-democracy-development-and-sustainable-peace-within-transitioning-societies-in-latin-america/>.
8. أحمد شوقي بنيوب. (يوليو، 2013). العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب، حلقة نقاشية. المستقبل العربي، الصفحات 129-152.
9. أسامة السايح. (2014). العدالة الانتقالية في ليبيا: نظرة نقدية لقانون العدالة الانتقالية وعوائق تطبيقه. تأليف كرم خميس، العدالة الانتقالية في السياقات العربية (الصفحات 160-63). القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان.
10. الحبيب بلكوش. (2014). نحو تطويع الدولة لصالح المواطن. تأليف كرم خميس، العدالة الانتقالية في السياقات العربية (صفحة 33). القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان.
11. المركز الدولي للعدالة الانتقالية. (بلا تاريخ). ماهي العدالة الانتقالية؟ تم الاسترداد من www.ictj.org/ar/about/transitional-justice
12. بدر حسن شافعي. (19 مارس، 2015). إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا. الدوحة، قطر.
13. زهير حامدي. (أذار/مارس، 2014). ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات. سياسات عربية، الصفحات 88-95.
14. محمد خلفان الصوافي. (24 جوان، 2020). الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطورات ومساراته المستقبلية. تاريخ الاسترداد 13 فيفري، 2021، من bit.ly/2XIIHBc
15. منظمة التضامن لحقوق الانسان. (2013). تقرير حول القانون رقم 29 لسنة 2013 في شأن العدالة الانتقالية. جنيف (سويسرا): منظمة التضامن لحقوق الانسان.

